Umm al Jura, Freca August 12,1949

﴿ قيمة النسخة منهذه الجريدة قرش واحددارج ﴾

﴿ العدد ١٢٧٣ - السنة السادسة والعشرون ﴾

قال الله تمالى فى كتا به المزيز:

وأذن في الناس بالجج يأتوك رجالا و على كل ضام يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم و يذكروا اسم الله في أيام معلومات على مارزقهم من بهيمة الانعام فحكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا تذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند وبه »

28 921	1 1 9
4) (, **	10
() D	0
	5
ق فران عرب فرز لا العرى وري وفي	وتزياري

4 11	﴿ يِو مِ الجَمَّةِ ١٨ شو ال١٣٦٨ _ الموافق ١٩ أغسطس ١٩٤٩											
	700	3	- J	ظه	راق س	2	ر س	3	1 1000 00	شوال	الايام	
	9		0	44	11	1.	9	29	77	19	السبت	
l		1		47		11	11	0.	24	4-	الاحد	ı
ě		1		44		14		01	37	11	الاثنين	ı
Į		4		44		٣			4.	44	الثلاثاء	
I	-	4		٤٠	-	1 &			77	44	الاربعاء	
		4	-	60		14		90	7	37	الخيس	
		٤		2 1		1		07	1	40	الجمة	

اتفاقي الزيت

بين حكومة المملكة العربية السعودية وباسفيك وسترن كوربوريشن

1929-1771

مسوم دقم (۱۱) /۱/۱۹/۲۰۱۳

بمنح امتياز بترولي

فحن عبد المزيز عبد الرحن الفيصل آل سعود ولك الملكة المودية.

بعد الاعتماد على الله تعالى و بعد الاطلاع على اتفاقية نجد والسكويت لمؤ رخة ١٣ ربيع الشانى سنة ١٣٤١ وعلى الاتفاقية المسكوفة من اربع وخسين مادة الموقع عليها فى الرياض فى اليوم الثانى والمشرين من شهر و يعم الثانى سنة ١٩٤٨ الموافق اليوم المشرين من شهر فبرا و سنة ١٩٤٩ بين و زير ماليتنا

و بين مستر برناباس . ب . هاد في له نائب رئيس شركة باسفيك سترن او يل كور بور يشن (المؤسسة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ بموجب ووانين ولاية دياور من اعمال الولايات المتحدة الاسريكية) بصفته ممثلا ومقوضاً عنها اسرنا بما هو آت :

المادة الاولى

يرخص لشركة باسفيك وسترن اويل كور بوريشن الذكورة بامتياز بترولى في حستنا الشائعة مناصفة في المنطقة الحايدة العربية السمودية السكويتية ضمن الحدود و بمقتضى الشروط والاحكام الواردة في الاتفاقية للوقع عليها بين وزير ماليتنا وممثل الشركة في اليوم الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٨

المادة الثانية

نصادق على الاتفانية المشار إليها اعلاه واللحقة بمرسومنا هذا ونأص موضعها موضع التنفيذ اعتبارا من اليوم . المادة الثالثة

نصادق ايضا على الانفاقية الخاصة الماجقة بالانفاقية الاصاية بنفس التاريخ ونأص بوضمها موضع التنفيذ .

المادة الرابعة

على وزير ماليتنا تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

التوقيع الملكي عبد العزيز

بِ لِلْمُ الْحِيْدِ

هذه الاتفاقية معقودة في الرياض

في اليوم الثاني والمشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ الموافق اليوم المثمرين من شهر فبراير سنة ١٩٤٩

بين و بمعرفة حكومة الملسة العربية السعودية ويطلق عليها فيا يلى (الحسكومة) وباسفيك وسترن اويل كوربوريشن وهي شركة مكونة في ١٠ نوفير سنة ١٩٢٨ عت قوانيت ولاية ولي في الولايات المتحدة الاميركية وموجودة حاليا تحت القوانين المذكورة و بموجبها ونهايلي يطلق عليها (الشركة) تثبت مايأتي :

حيث ان حضرة صاحب الجلالة ملك للملكة العربية السعودية بملك مناعلت مشاع في ملكية النطقة الحايدة مناعلت مشاع في ملكية النطقة الحايدة الواقعة بين البلاد العربية السعودية والكويت وذلك طبقا لتلك المعاهدة الخاصة المبرمة بين حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزبز بن عبد الرحن الفيصل آل معود ملك البلاد العربية السعودية وصحو احمد الجابر الصباح شبخ الكويت بتاريخ ٢ ديسمبرسنة ١٩٣٢ الموافق ربيع الثاني سنة ١٣٤١ شبخ الكويت بتاريخ ٢ ديسمبرسنة ١٩٢٢ الموافق ربيع الثاني سنة ١٣٤١

وحيث أن حضرة صاحب الجلالة ، لك البلاد العربية السعودية على منا المنا المن

وحيث ان الشركة راغبة في الحصول من الحكومة والحكومة راغبة في ان تنقل الى الشركة وتمنحها الامتياز والحقوق المبينة والموصوفة فيا يلى بشأن المنطقة التي تنطبق عليها المساهدة المذكورة المبرمة في ٢ ديسمبر صنة ١٩٣٧ السابق الاشارة إليها، و بشأن نصف مشاع في الجزر ان وجدت والمياه الاقليمية المتملقة بتلك المنطقة . وكل ذلك يسمى فيا يلى (المنطقة الحايدة) وذلك عوجب المواد والشر وط الموضحة فيا بلى :

الآن. و بناء عليه . ومع اعتبار التمهيدات والاتفاقات المتبادلة والقمهدات الواردة فيا بلى :

فالحكومة عثام احضرة صاحب المعالى الشيخ عبدالله السابهان الحدان وزير مالية البلادالعربية السعودية نائبا عن الحكومة.

والشمركة و يمثلها مستر برنا باس . ب . هاد فيلد نائب الرئيس نائبا عن الشركة بموجب هذا يتفقان على مايلي :

عنح الحكومة. وتتنازل وتنقل وعول الى اشركة. وتعطى لها كل الحةوق التي لحضرة صاحب الجلالة ، لك البلاد المربية السودية والحكومة فى الزيت والفاز والا مفلت. والبرافين والاوزكرات. وغارا الكيستجماء وكل منتجات البترول الاخرى ومستخرجاته ومشتقاته (ويشار إلبها جميعها احيانا هنا بمنتجات البترول) الوجودة في المنطقة الحايدة الذكورة اوالتي تستخرج منها . و يشمل هذا من غير حصر لعمومية ماسبق ذكره ملكية الاشياء المذكورة. وحق البحث أوالحفر. والاستخراج والتكرير . واجراء العمليات . ونقل . وخزن . وبيع . وتعدير المواقة المذكورة . وحتى احتخدام الارض والجزر انوجدت . والمياه الاقليمية التي تحيط بالمنطقة الحايدة المذكورة كما هي موضعة فيا سبق والارض التي تحت هذه المياه الى اتم حدلازم اوم غوب فيه عقلا لنقد . واجراه العمليات المذكورة لامتخراج مثل هذه النتجات البترولية المذكورة . وتكريرها واجراء عمليات لها . ونقلها وخزنها و بيمها . وتصديرها . واقامة . وصيانة الوسائل اللازمة اوالمرغوب فيها عقلالاجراء العمليات التي تعرض في ممارسة مثل هذه الحقوق . وفي تقدم واستغلال الممتلكات التي تتعلق بها هــده . . الحةوق بما في ذلك الوسائل الانسانية التي من شأنها تحسين حالة الموظفين المستغلين عمل هذه العمايات أوتعليمهم !

المادة الثانية

من غير تحديد بأية حال او طريقة لعمومية الحقوق المبينة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية يكون من المفهوم والمتفق عليه ان مثل تلك الحقوق تشمل بنوع خاص ما يأتى : _

الحق _ داخل المنطقة المحايدة _ فى بناء . وصيانة . وادارة آبا ومعامل التكرير ومصانع الكديد نجهد والنشئات الاخرى لاستخراج واجراء عمليات المنتجات البترولية المستخرجة وخفاوط الانابيب وصهار يج النخزين . و وسائل النخزين الاخرى . والسكاك الحديدية والطرق الجويق والمطارات والرافى . والواني . واعسال المواني والارصفة . واحواض السفن . والاساكل . والمرامي وسدود تكسير الامواج . ومحطات الوقود . وخطوط تحت الماء . والاماكن التي تنتهي عندها . واية وكل كينية و وسيلة لنقل مثل هذه النتجات اوالمواد اوالمستخدمين الذين يه ظفون في عمايات الشركة . وخطوط التنفراف والتلفون . والراديو في المنطقة الحايدة في عمايات الشركة . وخطوط التنفراف والتلفون . والراديو في المنطقة الحايدة ومستودعات السيارات (قراجات) والحظائر المطائرات (هنجر) ودو و ومستودعات السيارات (قراجات) والحظائر المطائرات (هنجر) ودو و التصليح ومحطات البرويد بالوقود وغيره لاي من المدات اوجيمها . وابنية

المكاتب والخزن. واحياء للسكن. ومدارس. ومستشفيات ومستوصفات. وعيادات. و وسائل التروج عن النفس . ومخازت التموين (كسارى) ومرا كزتوليد القوة. والمنافع والاغراض الاخرى المتصلة بعمليات الشركة الواردة في هذه الانفانية ومحطات توايد القوة وتو زيمها . وخاوط القوة. وكل الوسائل الـ كر باثية . وآبار المياه الارتوازية وغيرها من آبار المياه وكل الوسائل للحصول على المياه وخزنها ونقلها . والجـــارى . «الوســــاثل الصحية الاخرى . ومع احترام انظمة الحاجر وحقوق الغبر. حق استمال المواد الطبيعية الموجودة في المنطقـــــة المحايدة المذكورة او مواردها كما ترى الشركة انه مناسب للاستمال المادى في شؤن بناء وصيانة وادارة الوسائل المبينة بوجه عام في المادة الاولى من هذه الاتفاقية . او على وجه اخص المبينة في هذه المادةالثانية منها . وبما به تشغيل عليات المطارات والخطوط الجوية والتلغراف ومواصلات الراديو في المنطقة الحايدة وفي البلاد تتصل بشؤن الأمن المام فيها . فمن المتفق عليه أن تكون هذه الامور موضوع انفاق يعقد فيابعد لتنظيمها في منطقة الامتيازات بين طرفي هذه الاتفاقية وان يتضمن الاتفاق المدكور أية مدفوعات اضافية او مسؤليات مالية على عانق الشركة فيما يتعلق بالمنطقة المحايدة . والحن من المعترف به ان الشركة في المراحل الأولى من عملياتها الواردة هنا سنستخدم الطائرات وميادين نزول الطائرات والتلفراف والراديو داخل المنطقة المحايدة . ومن المنفق عليه أن للشركة أن تفعل هذا الى أتمام مثل هذا الاتفاق المنظم ولكن ذلك مع احترام حق الحكومة في الاشراف المام والمرقبة بمصاريف على حساب الشركة . وعلى الشركة ان تقصر بمتخدام مثل هذه الوماثل على الامور المتصلة بالعمليات المذكورة هنسا وان تبلغ الحكومة مقدما عن ذبذبة وطول موجات اى معدات راديو

واحكام المادة الثامنة والأربعين من هذه الاتفاقية فيا يتعلق محق الاستيلاء على الممتلكات عند انتهاء مدة هذه الانفاقية . وكذا احكام لمادة الثلاثين من هذه الاتفاقية بشأن حق الحسكومة في استعال نلك لممتلكات تنطبق من كل الوجوه على الممتلكات والمعدات التي تستعملها هشركة في صيانة وتشغيل عمليات المطارات والخطوط الجوية والتاخراف والراديو ومحطات توليد القوة .

المادة الثالثة

مع الاحتفاظ بالحق الموجود لأى صاحب حق سطحى _ ما عدا حضرة صاحب الجلالة الملك _ في الحصول على تمويض الغرر الذي بلحق ملكه . او مقابل استمال ذلك الملك . ومع احترام حق حضرة صاحب الجلالة الملك فيا يتملق بالأراضي المنزرعة او المستثمرة بكيفية اخرى التي يمكم المجلالته في الحصول على الجار او تمويض عنها يعدل ما يتحصل عليه عادة عن اراض مشابهة . يكون لاشركة بدون مانم او رسوم او عائق فياعدا ما يخالف ذلك من الشروط المبينة هنا حق الحيازة . والاشغال – لاحق النملك - بالنسبة لأية مساحات فى المنطقة الحجايدة ترى الشركة انها لازمة او صرغوب فيها عقلا فها يتعلق باستعمالها لحقوقها او قيامها بالنزاماتها الواردة في هذه الاتفاقية . وعلى الشركة أن تباغ الحــ كمومة عن المــاحات اللي ترى من المعتول ضرورة او رغبة في الاحتفاظ بها . وعند ما يكرن كازما الشركة اوص غو با فيه عقلا فها يتعلق بعملياتها المبينة هنا ان يكون للا استعال أية ممتلكات يكون نبها صاحب الحق السطحى مستحقا المتعويض تتخذ الحكومة _ على نفقة الشركة _ الاجراء المناسب بقصد تخويل الشركة استعال تلك المساحة ولاتقحمل الحكومة أية مسؤلية من حمة نتيجة أية اجراءات تتخذها لهذا الغرض.

بالاضافة الى حيازة واشغال بعض اجزاء المنطقة المحابدة _ من غير علم كما كما سبق البيان _ يسوغ للشركة ان تستأجر من أى مالك لجزؤ أو أجزاء من هذه المنطقة المحايدة و/او البسلاد العربية السعودية كما ترى المشركة انه لازم او مرغوب فيه عقلااتعلقه بعملياتها المبينة هنا اولانصاله مها بشروط ترضى الشركة وذلك المالك بموافقة الح . كمومة اللك الموافقة التى مجب ان لا تمنع او تؤخر بغير مسوغ معقول .

المادة الرابعة

على الشركة ان تدفع للحكومة عند توقيع هذه الانفافية مبلغ تدمة ملايين وخمسائة ألف (٥٠٠ ٠٠٠) دولار بعملة الولايات المتحدة الامريكية . وقد او مع هذا المبلغ لدى قرانى ترست كومبانى بنيو يو رك و يصبح ملكا غير معلق على شرط وخالصا للحكومة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

أ - تدفع الشركة ريماً مقداره خدمة وخدون (٥٥) مذنا والمدلة الولايات المنهدة الاسيكية عن كل رميل من واميل الولايات المتحد نمن الزيت الخام الذي تحصل عليه من المنطقة الحريدة . ويشمل هذا أي ريت خام تعمل عليه لحسابها الخاص الابعدب لما من الانتاج الذي لا نقوم به الشركة او الانتاج الذي بتم بأشتراك الشركة او بالنيابة عنها مع طرف او اطراف أخر. ولـكن لا يشمل الزبت الخام الذي تذبحه الشركة او من أية علية مشتركة للشركة أو بالنيابة عنها مع أى طرف او اطراف أخر يطلب من الشركة ان تسلمه أو تحميه لأى شخص أو شركة أو جبة سياسية بسبب طبيعة ار نطاق الحق الشائع الحول للشركة عوجب هذه الانفاقية . حيث ان قصدالطرفين ان الزيت الخام الذي تحتفظ به الشركة مووده الذي يخضع لمذا الربع وأن لايتمدد هذا الربع الواحد بالنسبة لأى زيت خام . ولا يستحق ذلك الربع عن الزبت الخام الذي يستهلك في حدود المعقول في عمليات الشـركة أرما يتملن بها والكنه يستحن عن أى زيت خام يالم للحكومة بموجب المادة الحدية عشرة الواردة في هذه الاتف المية . والزيت الخام الذي يستحق الريع عنه يقدر بمداستبماد الماء وألرمل والمواد الغريبة الاخرى .

ب - تدفع الشركة أيضا المحكومة ريما مقداره اثنا عشر ونسف المسلم الله المركة الشركة المسلم الخاص من بيم أي غاز طبيعي أو منتجات أو مستخرجات أى غاز طبيعي مستخرج ويصنع ويباع بمعرفة الشركة من المنطقة الحايدة الذكورة بعد خصم شكاليف تسلم ونقل هذا الفيل الفاقة الحايدة منتجات الفاز الطبيعي من مكل استخراجه الى جهة الوصول الهائية أو الى مركز الاستهلاك. ولا تجبرالشركة على أن تجمع أو تستخلص أو تكشف ايامن مثل هذا الفاز الطبيعي واذا ما استخاص أرجعت أو كشفتأيامن مثل هذا الفاز الطبيعي أو منتجات الفاز العابيعي ومنتجات الفاز العابيعي ومنتجات الفاز الطبيعي الفاز الطبيعي الفاز الطبيعي الفاز الطبيعي الفاز الطبيعي الفاز الفائية من البترول ومنتجانه ومستخرجانه ومستخرجات الفاز الطبيعي الفاز الفائية من فقط.

ج - بدفع هذان الريمان شهريا في أو قبل اليوم الثلاثين بعد نهاية الشهر لذى استحق عنه أحدها أو كلاها وا ـ كمن بشرط أن لاندفع مثل هذه الدفعات الشهرية لحساب الربع الذى يستحق بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة الا و حتى وفقط اذا ما جارز مجموع المستحق من الربع للحكومة طرف الشركة علا بالفقرة (أ) من هذه المادة عن السنة الني دفعت عنها الشركة الربع للقدم والمدفوع من الشركة طبقاً المادة السادسة المقاليسة من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة

ابتداه من تاریخ توقیع هذه الانفافیة و بعد هذا سنویانی مثل الناریخ المذکور تدفع الشرکة للحکومة مبلغ ملیون واحد (۱۰۰۰) دولاربع الدی و الولایات المتحدة الاس بکیة مقدما نحت حساب الریع الذی تدفعه الشرب که عن السنة التالیة الدفع کما هو مبین فی المادة الخامسة مقرة (أ) من هذه الانفقیة . واذا ما قلت جملة المستحتی من الریع طبقا الممادة الخامسة فقرة (أ) من هذه الانفاقیة فی سنة ما عن الملیون الواحد الممادة الخامسة فقرة (أ) من هذه الانفاقیة فی سنة ما عن المدون الواحد (۰۰۰ کان الحکومة علی الرغم من ذلا الحق فی الاستیلاء علی المدفوع مقدما نحت حساب هذا الربع عرب تلک الحق فی الاستیلاء المشرکة أن تسترد أی جزؤ منه الا فی الحالة المنوه عنها فی المادة الثانیة والار بعین من هذه الاتفاقیة وهی حالة خفض الحکومة الملانتاج . فان

فصد الطرفين أن مقدار ما ندفه الشركة مقدما عن كل سنة بذاتها أى مبلغ مليون واحد (.) دولار المذكورهوالح الادنى الربع عن كل سنة واحدة . بمجرد توقيع هذه الانفاقية بعملة الولايات للمتحدة الاسربكية مبلغ مليون واحد (.) دولار بموجب هذه المادة السادسة. وقد اودع هذا المبلغ في شركة فرانتي ترست كومباني بنيو يورك و بصبح ملك غير معلق على شرط وخالساللح كم يمة وحدها بمجرد توقيع الطرفين على هذه الانفاقية . المارة السابعة

خلال تسمين (٩٠) يوما بعد كل علول سنوى لناريخ توقيع هذه الاتمانية تدفع الشركة للحكومة .

أ _ مقداراً بعملة الولايات المنحدة الاميركية معالا لخدة وعشرينه (٠/٠٠) في لمائة من صافى الارباح التي حصلت عليها الشركة السنة المنتهية في الناريخ السنوى المذكور من بيم المنتجات والمستخرجات بما فيها الفاز ومنتجات الفازومستخرجات الفازالني حصلت عليها الشركة من المنطقة المحايدة المذكورة والتي لم نكر رجموفة الشركة في أى معمل من معامل الدكرير المنشأة بمعرفها في تلك المنطقة المحايدة المذكورة.

ب — ومقدارا بعملة الولايات المتحدة الاميركية معادلا لعشر بن (٠/٠ ٢٠) في المائة من صافى الارباح التي حصات عليها الشركة خلال تلك السنة من تشفيل أي معمل أو معامل التكريرالمنشأة بمعرفة الشركة في المنطقة الحايدة المذكورة .

من المفهوم والمندق عليه أنه العابكون هذاك ازدواج في نصب الحد كمومة في حسبها في الارباح عن الدكرة الواحدة علا بالفارتين (أ) و (ب) من هذه المدة على التعافب ومن المفهوم والمتفق عليه علاية على هذا أن حصة الحدكومة في تلك الارباح بنوع بها تكرن من قبيل (كريدا نترست) الارباح المحمولة . بمعنى أن مقدارها يحدد بعدخهم كل التكاليف المرتبطة بها ولكن لا نتحمل الحكومة مسؤلية في تلك التكاليف أوأية خسارة أخرى . ومن المفهوم والمتفق عليه أيضا أث حصة الحكومة في تلك الارباح تكون معفاة من كل الفرائب الواجبة لأية حكومة أخرى وانها أكدد بدون خصم تلك الفرائب الواجب على الثركة وحدها هنها. ومن المفهوم والمتفق عليه فرق ذلك أن مقدار الارباح السنوية وحسة الحكومة فيها تعدد طبقا لما يجرى عليه العرف في حساب الزيت بماهومقبول كقاعدة فيها تعدد طبقا لما يجرى عليه العرف في حساب الزيت بماهومقبول كقاعدة فيها تعدد طبقا لما يجرى عليه العرف في حساب الزيت بماهومقبول كقاعدة المهم وانه عند قيام الشركة بدفع حصة الحكومة تقدم الشركة الارباح .

المادة الثامنة

وفا الشركة بالمبالغ المذكورة في هذه الانفاقية يكون في جدة أوفى أى مصرف في المدكة المتحدة تعينه أى مصرف الحكومة كتابة لكل دفعة بذائها والايصال الذي يعطيه أي مصرف يحصل تعيينه والدفع إليه طبقا لما تقدم بعدتوتيع هذه الاتفاقية يكون مبرئا لذمة الشركة عيا يتدلق بالمبلغ المعطى عنه ذلك الايصال .

المادة التاسمة

بالاضافة على حقوق الحسكومة فى أن محصل على منتجات عيفية طبقا للدادة الحادية عشرة من هذه الانفانية يسكون للحكومة الحق فى أن تشترى لاستمالها الخاص وللاستمال فى البلاد الدربية السعودية وليس لاعادة البيع للغبر فى الخارج أو التصدير و وفقا لنفس الشروط بمافى ذلك نوع العملة التى يدنع بها الممن التى تباع بها تلك المنتجات لاى مشتر آخر مع خصم بواقع خمسة (٥) فى المائة من الممن سقداراً لايتجاوز العشوية ومستخرجا نه والفاز الطبيعي ومنتجات ومستخرجات الفاز الطبيعي التى تستخرجها الشركة ركحته ظلحامها بها فى المنطقة المحايدة المذكورة . ويشمل هذا أية منتجات محصل عليها الشركة الوالانتاج الذى يتم باشتراك لما من الانتاج الذى يتم باشتراك للما من الانتاج الذى يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو اطراف أخر وليسمكن لايشمل

للامة بعمليا اوتصا

نشاط عن و الزيد الذات

والمؤا

المدنو الاتف حوالره و الت

على المر والم

والته المته وال

në.

11 - 11

ال ال

•

jb.

31

المنتجات التي تنتجها الله مركة أو من اية عملية انتاج مشتركة للشركة أو الانتجابة عنها مع أى طرف أو أطراف اخر بطلب من الشركة أث تسلمها أو تحسبها لاى شخص أو شركة أوجهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع الحول للشركة بموجب هذه الانفاقية

المادة العاشرة

عندما يباغ انتاج الزيت الخام الستخرج بمعرفة الشركة أو الذى تحصل عليه لحسابها من المنطقة الحابدة للذكورة ويشمل هذا أى زيت خام تحصل عليه لحسابها الخاص أويحسب لها من الانتاج الذي لانقوم به الشركة أو الانتاج الذي يتم باشترك الشركة أو بالنيابة عنها مصم طرف أو أطراف أخر ول كان لايشمل الزيت الخام الذي تنتجه الشركة او من أية عماية مشتركة الشركة أو بالنياب ... عنها من طرف أوأطراف أخر يطلب من الشركة أن تسلمه أوتحسبه لاى شخص أو شركة اوجهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحق الشائع الحول للشركة بموجب هذه الاتفاقية - خمسة وسبدين أاف (٧٥٠٠٠) برميل من راميل الولايات المتحدة يوميا المة تسدين (٩٠) يوما . فان الشركة تبدأ وتتم بأسرع مايمكن اجراؤه في حدود المقول بناء معدل أو معامل للتكرير حديشة الماراز في للنطقة المحايدة المذكورة يكون الحدالادني لمقدورها العملي على الانتاج اليوى اثنى عشرأاف (١٢٠٠٠) برميل من براميل الولايات التحدة من الريت الخام الا اذا كانت الحسكمومـة بناء على طاب الشركة قد استفنت عن طلب بناء معمل اومعامل التكرير همذه . ويكون جزؤ من قوة التـ كرير المشار إليها صالحـاً لانتاج غاز ولين الطائرات. وتنتج الشركة في معمل اومعامل التكرير هذه وتبيم الحكومة للاستمال في تعبيد المطرق والشوارع وذلك وفقاً لنفس الشروط عافى ذلك نوع المصلة التي مدنع بها النمن الذي يباع بهعادة نيا عدى القدار الذي تنطبق بشأنه قاعدة خصيم الحسة (٥ -/٠) عوجب المادة التاسعة من هذه الاتفاقية مقدارا من الامفلت حدما تطاب الحسكومية وحديا يتفق وصالح العرف المتبع حملافي التكرير بالنظر الى طبيعة ومدى وسائل التكرير وطبيعة نوع الزيت الخام الذي يكررو الحالات الانتصادية السائدة ويمين موقع اومواقع معمل او معامل التكرير هذه باتذ ق متبادل بين طر في هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة

ابتداء من السنة التالية لحلول الوعد السنوى لتاريخ عقد هـذه الاتفاقية بعد البدء في بناء معمل اومعامل التكرير . تسلم الشركة سنويا - بدون مقابل او تكاليف - للحكومة في جدة و/ او الرياض حسب رغبة الحكومة عند كل مرة من صرات التسليم ماثة ألف (١٠٠٠٠) جالون من الفاز وابين بو - دة الولايات المتحدة وخمسين ألف (٠٠٠٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة من الكير وسين أو — اذا أرادت الحكومة مقدار خدين ألف (٥٠٠٠) جااون بوحدة الولايات المتحدة من الفاز واين عوضا و بدلا من السكيروسين المذكور . وتبنى الشركة قبل هذا التسليم على نفقتها ولصالح الحدكومة وسائل للنخزين ثابتة سائها مائة وخسون ألف (١٥٠٠٠) جالون بوحدة الولايات المتحدة في كل من المدينة بين المذكورتين على ارض تقدمها الحكومة لهذا الفرض. والحكومة –عند ماتمان رغبتها كتابيا - ان تأخذ غازواين الطائرات بدلا من أى أو كل الفاز واين او الكير و- بين الذي لها الحق فيه بمقتضى هذه المادة بممدل جالون واحد من وحدة الولايات المتحدة من غاز وابين الطائرات عن كل اثنين من جالونات الولايات التحدة من الفازولين الوالـ كيرومين الذي يحق لها الحصول عايه . وتعد الحـكومة على نفقتها وسائل لتخزين او أوعية لفاز ولين الطائرات .

في حالة ما اذا لم يكتمل معمل او معامل التسكرير هسذه في الوقت السكافي النزويد الحسكومة بالمنتجات المذكورة التي الحكومة حق فيها بموجب هذه المادة. تسلم الشركة الحكومة مقداراً من الزيت الحام يكون كان

الذى للحكومة الحق فيه بموجب هذه الاتفاقية ومبلغا من النقود بعدل التكاليف المعقولة لنفقة تسايم وتسكر بر ونقل وتحويل الزيت الخام الى غازولين او كيروسين .

المادة الثانية عشرة

تعنفظ الشركة في النطقة الحايدة اوفي البلاد العربية السعودية بدفاتر حساب تامة وكاهلة تفاهر بدقة علياتها في النطقة الحايدة الذكورة في هذه الاتفاقية ويكون لمندوبي الحسكومة او ممثليها — على تكاليفها وتفقيها الخاصة — فيها عدا الحالة المخالفة الواردة في المادة الثالثة عشرة التالية . ان يطاموا عليها في كل الاوقات المناسبة وان يعملوا مستخرجات لما فيها . وتسلم الشركة الحكومة مستخرجات شهرية عن انتاجها وبيوعها وتقارير الشركة التحكومة المستخرجات شهرية عن انتاجها وبيوعها وتقارير الشركة كأشياء سرية ويستثنى من ذلك الارقام التي ترى الحسكومة لزوم نشرها . واي امتراض للحكومة على مقدار اي مبلغ تدفعه الشركة بحوجب في الاتفاقية يذبني ان ببلغ للشركة كتابة خلال تسمين (٩٠) يوما تالية هذه الاتفاقية يذبني ان ببلغ للشركة كتابة خلال تسمين (٩٠) يوما تالية ويكون نهائيا وحاسما وملزما الطرفي هذه الاتفاقية اما اذا بلغ الاعتراض على هذا الوجه فان ذلك يعتبره من كل الوجوه اشعارا بوجود اخلال وتسرى عليه الاحكام المبينة في المادة الخامسة والاربعين التي ستأني فيا بعد في عليه الاحكام المبينة في المادة الخامسة والاربعين التي ستأني فيا بعد في هذه الاتفاقية .

الماده الثالثة عشرة

يكون الحكومة الحق في ان تدين بكل حرية مفتشا او أكرش ومندوبا او اكثر وتدفع الشركة الحكومة رأسا جلة مبلغ ألفين وثلاثمائة ومندوبات (۲۳۰۰) دولار بعملة الولايات المتحدة الامريكية في الشهر كجموع مرتبات لحؤلاء الوظفين. يضاف الى هذا كل المصاريف المعقولة التي يتكافونها في عبيل تأدية واجباتهم. وتقدم الشركة لهم اية مساعدة فنية معالوبة وعدهم بناء على طلبهم بالمعلومات التامة الواضحة ويسكون المقشى الحكومة حق تفتيش حقول البترول والمناطق والمواقع وغير ذلك. وأن يتوموا باعمال الساحة التفسيلية وأن يعملوارسومات. وان مجرواالا بحظني وغيرها ويكون لهم حق استمال آلات الشركة وأن يستعينوا عوظني الشركة المساعدة على شرط ان استمال الات الشركة وأن يستعينوا عوظني الشركة المساعدة على شرط ان استمال الات الشركة على مع حرية استمال الشركة لها . ومندوب الحكومة في الخارج من غير ان يكون عضوا في مجلس الادارة يكون له كامل الحق في الاطلاع على نقار ير الشركة وكذلك جداول اهمال اجتماعات مجلس الادارة .

ومن وقت البدء في الابحاث يكون الشركة مكتب في جدة ومندوب ذو صلاحية رسمية لنمثيل الشركة لدى الحدكومة . رتقدم الحكومة وسائل المسكتب ولاقامة المندوب بناء على طاب ونفقة الشركة .

المادة الرابعة عشرة

على الشركة ان تكيل أو نزن أو تقيس بطريق توافق عليها الحكومة من وقت الى آخر كل الواد والمنتجات والمستخرجات التى تشمالها هـذه الانفاقية بما تستخاصه أو تحتفظ به وبحق لمفتشى الحكومة أو مندو بيها المعينين رسميا

أ - في الميل والوزن والمقاس.

ب - فص المحكاييل والوازين والقاييس المستعملة في ذلك واختبارها.

واذا ظهر عند الفحص والاختبار خال فى احد هذ الاجهزة . فلحكومة حينتذ ان تطلب اصلاح الخلل بمعرفة الشركة وعلى نفقتها. فان لم يجب ذلك الطاب فى مدة لاتزيد على ثلاثة شهور . كان للحكومة ان تنخذ حينتذ ما لزم للة لم عاصلاج الخلل ولها ان تسترد تكاليف ذلك

فى أى جهاز من الاجهزة المشار اليها آنفا كان للحكومة - بعد صماع ايضاح اشركة فى هذا الصدد - أن تعتبر ان ذلك الحلل كان موجوماً منذ مدة ثلاثة أشهر شمسية سابقة على اكتشافه أو منذ اخر فحمس للجهاز بمعرفة الحكومة متى وقع ذلك الفحص حلال مدة المثلاثة اشهر هذه وحينئذ تتم تسوية الربع على ذلك الاعتبار.

واذا رخبت الشركة فى تعديل أواستبدال أحد المكاييل أوالمواز به أوالمقاييس تقدم للحكومة اشعاراً معقولا ليتمكن ممثل الحمكومة من الحضور أثناء القيام بمثل هذا التعديل والاستبدال.

المادة الحامسة عشرة

ليس الشركة ان تحول الامتياز والحقوق المنوحة بمقتضى هذه الانمانية الابوافقة الحكومة كتابة . ومع ذلك اذا قبلت الشركة أث لدفع الحكومة خسة وعشرين (٢٥ / ٠) في المائة من صافى ربح وأس المال ان وجد _ الذي ينتج من بيع ذلك الامتياز وتلك الحقوق بعد أن يخصم منه أي وكل الفرائب المستحقة لاية حكومة اخرى عن هـ فال الربح اوالمكسب (ومن الفهوم والمتفق عليه انه الى الحد الذي تسمع به قوانين نلك الحكومة الاخرى يعتبر المبلغ الذي يدفع للحكومة المذكورة كأنه من مصاريف البيع ويستنزل عند حساب الضريبة) وكان ذلك البيع المقترح لشركة اميريكية اومن غرب أور با لما محمة وكان ذلك البيع المدى الحكومة المربية السعودية ولها من المتلكات حسنة ومرغوب فيها لدى الحكومة المربية السعودية ولها من المتلكات الخالصة ما لا نقل قيمته عن ثلاين مليون (٢٠٠٠٠٠٠) دولار وقت البيع فلايسوغ ان تعطل اوتؤخر موافقة الحكومة بغير ماسب معقول.

حسنة ومرغوب فيها لدى الحركومة المربية السعودية ولها من المتلكات الخالصة ما لا تقل قيمته عن ألا بين مليون (٣٠٠٠٠٠٠) دولار وقت البيع فلايسوغ ان تعطل اوتؤخر موافقة الحسكومة بغير ماسبب معقول. وعند التقدم بمثل هذا البيع في شأن الامتيـــــاز والحقوق المتقدمة يكون الحكومة حتى الافضلية في انتأخذ هذا بحق الشفمة خلال ثلاثين يوما من الريخ تسليم الشركة الحكومة كتابة اعلانا عن تصدها في اجراء هذا البيع بنفس الشروط التي بموجبها يمرض البيع لاى شخص اوشركة اخرى . وفي حالة استمال الحسكومة لهذا الحق في الشراء يحسب ر بح الشركة الخالص من البيع ومكسبها فيه ونعيب الحكومة فى للكسب بحسب نفس القواعد التي تتبع في حالة البيع لاي طرف آخر . محيث تحصل الحكومة على خصم يساوى مقدار نصيبها في الربح وعلى الرخم بما تقدم فأن الشركة خلال سنة من تاريخ التوقيم على هذه الاتفاقية. الحق في تحويل هذه الاتفاقية والامتيازوالحقوق المنوحة بموجبها لشركة تشغيل تكونها وتسرى عايها احكام هذه الاتفاتية فيها يتعلق بالمرخوب لدى الحكومة . وتقوم شركة التشغيل الله مقام الشركة التي هي طرف ف هذا المقد و بدلا عنها واعادة ذلك الامتياز وزلك الحقوق منشركة التشفيل الى شركة باسفيك وسترن اويل كور بوريشن بغير مقابل نقدى لا يعتبر بيما في مفهوم هذه المادة وتحتفظ الحكومة لنفسها بحق الموافقة اوعدم الموافقة من فاحية المرغو بية للحكومة فيا يتعلق بمساهى شركة التشغيل وموظفيها وموظني الشركة في المنطقة المحايدة اللذ كورة ورغبات الحكومة في هذا الصدد واجبة التنفيذ. ومن الفهوم والمتفق عليه انه لا اعتراض الحكومة على بالفيك ومترن اويل كوربوريشن كساهة في شركة للتشغيل وان الحكومة ار تمطل أو تؤخر بغير سبب معقول الموافقة المطلوبة ونقا لهذه المادة.

واذا حول الامتياز والحقوق المنوه عنها هنا الى شركة مكونة بمرفتها لغرض القيام بالعمليات المذكورة هنا وقامت شركة التشفيل هذه بعد سنة من تاريخ توقيع هذه الانفاتية باصدار أو طرح أسهم للاكتتاب فيها فيرأس مالها بمقابل نقدى لأى شخص أو شركة غير باسفيك وسترن اويل كور بوريش . فان للحكومة أو لأى فرد من الرعايا العرب السعوديين توافق عليه الحكومة فى مدى ثلاثين بوما (٣٠) بعد أن تتسلم الحكومة من الشركة كتابة اعلانا عن قصد شركة النشفيل فى اصدار تلك

لماني تصدر أو تطرح للاكتتاب فيها وذاك بنفس السعر ونفس الشروط الني عوجها محصل اصدار اوطرح تلك الاسهم للاكتتاب لآخرين عافي

المادة السادسة عشرة

. فشركة أن تمقد اتفاقا أواتفاقات مع أى طرف آخر لا تراه الحكومة تهير مرغوب فيه وتكون لديه أى حقوق في أو بشــأن الزيت أو الغاز المورمنتجات البترول الاخرى ناشئة عن أو متعلقة بالنصف المشاع الباقي يفى المنطقة المحايدة الذكورة . من أجل الادارة المشتركة لاى من أو كل العمليات المذكورة هذا بحيث أن حقوق والتزامات طرفي هذه الاتفاقية لا تتغير أو تمدل باية حال بذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات وتظل الشركة مسؤلة عن سراعاة هذه الانفاقية بمعرفة من تتعاقد معه من الغير. وأي اتفاق تعقده الشركة يجب أن يشير الى هذه الانفاقية ويتضمن نصاَّصريماً من وجوب سراعاتها .

ويحكون للشركة الحق في أن تذيب الغير في القيام بالعمليات التي فشملها هذه الانفاقية بشرط الحصول على موافقة الحكومة مقدما - وهي موافقة يجبأن لانتمطل أوتؤخر بنير ما حبب معقول - لتشفيل مقاولين ليس لمم يغير هـ ذا الطريق حق في العمل في البلاد المربية السمودية . وتكون الافضلية المقاولين العرب السعوديين اذا ما تعادات الظروف والاحوال وفي تلك الحالات يكون لمن تعهد إليهم الشركة بعمليات نيابة عنها – و هي مازمة بتحمل المسؤلية عنهم – أن يتمتموا بـكل الحقوق والامتيازات التي تركم فلها هدده الانفاقية للشركة ما دامت تلك الحقوق والإمتيازات تعلق عباشرة الامتياز الوارد في هذه الاتفاقية .

المادة السابعة عشرة

والله على الشركة أن تبدأ خلال تدعة شهو ر بعد توقيع هــذه الاتفاقية فا القيام بمعلوات المشكشافية بقصد الكشف عن الزيت في المنطقة الجايدة المذكورة . وأن تجرى هذه العمليات ونقا لاصول التشغيل الحسنة السليمة وطبقا للإعمال والاساليب الحديثة المقبولة.

وخلال سنة من توقيع هذه الاتفاقية تبدأ الشركة عليات الحفر وقبل انبهاء السنة الثانية من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية يجب على الشركة أن تـكون قد اتت على الاقل اعاقا مجرعها جلة سنة آلاف (٦٠٠٠) قدم ويجب على الشركة قبل انتهاء السنة الثالثة من توقيع هذ. الاتفاقية أن تبكون قد اتمت على الاقل حفر اعماق مجموعها جملة ستة عشـمر أاف قدم (١٦٠٠٠) ويكون الحفر في جميع الاحوال وفقا لاصول التشغيل ألحسنة السليمة وطُبِقا للاعمال والاساليب الحديثة المفهولة . وعلى الشركة أن تتخذ التدابير المقولة لمنم دخول الماء الى أي من الطبقات التي يكون فيُها زيت بترول و تسد باحكام أي ثقوب غير منتجة تـ كمون ند حفرتها ثم تركبًا وعلى الشركة أن تتخذ كل الاحتياطات المقولة ضد الحريق أو أي مقدان أو ضياع اخر لزيت البترول او الماء . وعلمها أن نجمل الآبار ومُواقعها في حالة نظيفة في حدرد العقل.

م وعلى الشركة أن تخبر الحكومة على وجه العموم بتقدم ونتأج ابحائها واستكثاناتها وعمليات الحفر والتحسين والاستثمار. وتعامل نلك الأخيار كفاومات سرية.

المادة الثامنة عشرة

على الشركة أن تقدم الحكومة خرائط نظهر الموقع الجغرافي لـكل منب أو بئر محفرها لاجل زيت البترول وعلما أن تحتفظ بكل المينات ومستخرجات الباطن التي تؤخذ لاجراء التجارب والاختبار أو التحليل وعليها أن تجول كل ذلك في متناول الحسكومة عند طلبها .

المادة التاسعة عشرة

على الشركة أن تعطى الحكومة - بناء على طلبها - نسخاً من كل الخرائط والرسومات وكل المغرمات التي عكن أن تحصل علمها في علياتها والمناز الاستكشاف أو الحفر أو الاستغلال .

وعلى الحكومة أن تعتبر هذه الماومات سرية. وكذاك مجب على الشركة أن تقدم على نفقها للحكومة عند مهاية الشهر الثالث من كل سنة مالية من سنى الشركة نقريراً كالملا مفصلا باللغة المربية عن كل عمليات الشركة المبينة فى هذه الانفاقية خلال السنة المنصرمة وعلى الحكومة أن تعتبرهذا التقرير سريا ولممثل الحركمة في الأرقات المناسبة أن يفحص ما لدى الشركة من خرائط وتفارير جيونوجية نتعلق المنطقة الحايدة وعلى الشركة أن تحتفظ بتلك التقارير أو نسخ طبق الأصال منها في لمنطنة الحجيدة وفي البلاد المربية المعودية وتعرض الشركة على الحكومة مشر وعات السكك الحديدية والموانى والمرافى والمطارات وخطوط الأنابيب وخطوط التلفراف والتلفون والابنية المخصصة لاستمال الحكومة للنظر في الموافقة عليها وبجب أن لا نعطل تلك الموافقة أو تؤخر بدرن مسوغ معقول .

يجب على الشركة أن تجرى كل عمليات البحث والاستكشاف والاستغلال والحفر والتحسين المنوه عنهافي هذه الاتفاقية بكل نشاط واستمرار.

المادة الحادية والعشرون

تستخدم الشركة في عليانها في المنطقة الحايدة المذكورة عمام معوديين أوغيرهم من العرب الى أقصى حد عملن عملا. وفي هذا السبيال تعطى أفضلية التوظف أولا للمواطنين العرب السعوديين نح لرعايا الام العربيسة الاخرى الصديقة فيا يتعلق بالعمل الذي يكونون أهلاله . الكن يكون للشركة حق المتخدام واستحضار موظمين من غير العرب من طبقة المهرة والفنيين والمشرفين بقدر ما تراه ضروريا ومرغوباً فيه عقـــ لا وغير هؤ. لاء من الموظفين الذي لا يمكن الحصول عليهم من البالد العربية السعودية أوالام العربية الاخرى الصديقة وعلى الشركة أن تقدم كل القسهيلات المعقولة فى توجيه تدريب وتعليم عمالها وموظفيها فى المنطقة الحايدة المذكورة بقصد تقدمهم ورفع مكانتهم فىالشركة ويعزل من الخدمة ويسدمن المنطقة المحايدة ومن البـ الاد المربية السمودية - بناء على طلب الحـكومة كل مستخدماً وعامل تكون الشركة قداستقدمته من الخارج اذا تسبب باعالها و سلوكه في الاخلال بالسلم أو في ازعاج عام أو أصبح غير مرغوب فيه لاي سبب آخر . وتدفع الشركة الحكل من تستخدمه في المنطقة المحايدة المذكورة من عمال وموظفين اجورا عادلة تملن عنها وقت الاستخدام وتضع الشركة وتتبع لمصلحة موظفها في المنطقة المحايدة المذكورة انظمة مناسبة المعاش والتقاعد والتوفير وضد الحوادث ولتأمين المزايا الصحية عند ما تبرر هذا عقلا طبيعة ومدى عمليات الشركة طبقاً لنشريع العمل الذي يطبق في المنطقة المحايدة الذكورة.

واذا ما رخصت لاى عمال أجانب وجب على الشركة بمجرد تمام المدل الذي حصل الترخيص من أجله أن تميد على نفقتها الخاصة أي شخص الى بلاده سبق الترخيص له ولم يتحصل على موافقية الحـ كمومة على البقاء في المنطقة المحايدة أو البلاد المربية السمودية ومن المفهـوم أنه لا يكون تمة تفريق في المعاملة في المنطقة الحايدة فيما يخنص السكني والاجور والتعويضات ووسائل الترويح عن النفس بين المال الاجاب والمالمن أهل البلاد من نئة واحدة .

المادة الثانية والعشرون

تقوم الشركة بتقديم العناية والحدمات الطبية بدون مقابل احكل من يشتغلون فيها ولموظفي الحكومة الذين يعملون في المنطقة الحـــايدة المذكورة . وتذهى وتعد وتعين الموظنين اللازمين وتستمر في الصيانة والانفاق على ومائل المستوصفات. والعيادات. والمستشفيات بدرجة تـكمني عقلا لتحقيق هذا الغرض .

المادة الثالثة والمشرون

خلال ثلاث صنوات بعد حصول الشركة على الزيت الخام من المنطقة المحايدة المذكورة بما فيه أى زيت خام تحصل عليه الشركة لحسابها الخاص أو يحسب لما من الانتاج الذي النتاج

الذي يتم باشتراك الشركة أو بالنيابة عنها مع طرف أو أطراف أخر ولكن لا يشمل الزبت الحام الدى تنتجه الشركة أو من أية عمليا مشتركة الشركة أو بالنيابة عنها من طرف أو أطراف أخر يطلب من الشركة أن تسلمه أر تحسبه لاى شخص أر أي شركة أو جهة سياسية بسبب طبيعة أو نطاق الحتى الشائع المحول للشركة بموجب هذه الانفاقية بكميات يباحغ معد لها خسة عشر ألف (١٥٠٠٠) برميل من براميل الولايات المتحدة بومياً لمدة ثلاثين (٢٠) يوما باستمرار . يجب على الشركة بموافقة الحكومة وتعت مراقبتها واشرافها أن تشيد وتؤسس وتجهز بالموظفين وتستمر في الانفاق على وسائل تعليمية في المنطقة المحابدة الذكورة .

أ - لاجل التعلم الابتدائي لاولاد الموظفين المرب السعوديين الذين. يشتغلون للشركة . وما يلي ذلك من تمليمن يبدو عليه من بينهم استعداد للنعلم في فروع فنيــة تؤهام ليصيروا موظفين مهرة أو فنيين أو مشرفين.

ب - ولاجل التدريب المناعي والتجاري لاشخاص عرب سعوديين بقصد تدريبهم ليصبحوا موظفين صناعيين وتجاريين في الشركة.

وعلى الشركة أن تقدم منحا مدرسية أو اعلنة مانيـة أخرى لتمكن الموهو بين بنوع خاص من المتخرجين في مدارسها من الالتحاق بماهد النمليم والندريب العليا في الولايات المنحدة الاسميكية .

وتتماون الحكومة والشركة في اختيار الطلبة للافادة من هذا النظام على أساس الجدارة وحدها . كما يتماونان على وضع خطط السير الدراسي في تلك البعثات ولكن من المفهوم والمنفق عليه أن النوظف في الشركة لا يكون شرطا للالتحاق باية مدرسة من اللدارس التي تنفق الشركة عليها.

المادة الرابعة والعشرون

تقدم الحكومة للشركة وموظميها وممتلكانها وممتلكاتهم حماية الشرطة والحراس و يحددعددالشرطة والخراس من وقت الى آخر في المنطقة المحايدة المذكورة بانفاق الطرفين . وتتولى الحسكومة الادارة والمراقبة على هؤلاء الشرطة والحراس بنفس الطريقة التي تباشر بها فلك بالنسبة لفيرهم يمن يخضعون لها ، ولا تتحمل الحكومة أية مسؤلبة أخرى قبل الشركة من جبة حماية الشرطةاو عملهم داخل المنطقة المحايدة. وعلى الشـــركة ان تدفع للحكومة مرتبات هؤلاء الشرطة والحراس. ولا يجوز ان تزيد الله المرتبات على المرتبات العادية لامثالم من موظفي الحكومة .

المادة الخامسة والعشرون

تمين الحكومة بالتشاور مع الشركة ما يازم من موظفي الحارك والحجر الصحى في الواني، والمطارات التي تنشئها الشركة أوموظني الجارات والحجر الصحى الاضافيين االلازمين فىالموانىء الني تستعملها الشركة وتدفع الشركة مرتباتهم التي لا تزيد على المرتبات العادية لامث_اله هؤلاء الموظفين الحكومبين . وتعد الشركة على نفقتها أبنية صالحة للمكاتب ومساكن لائقة لموظفي الجارك والحجر الصحىف الموانىء والطارات لبنية عمرفة الشركة وتوفى مستلزمات الحجر الصحى الممقوة واللائقة على نفقة الشركة في المواني، والمطارات المنشأة بمرفتها . وعلى الشركة ان تتخلف جميع الاحتياطات المعقولة في عملياتها المبينة بهذه الاتفانية وذلاك لمنسع انتشار الامراض في المنطقة المحايدة المذكورة .

المادة السادسة والعشرون

على الشركة أن تقم عند كل منشأة ثابتة تتولاها .

أ - مكتبا ومساكن لمنتش الحـكومة ومندو بيها لدى الشركة .

ب -- مبنى لاستعال الشرطة .

ج - مبنى لاستمال مكتب البريد رمصلحة الصحة العامة والتلفون المركزي والوسائل الحكومية التلفرافية .

ويجب أن يشمل المبنى المذكور مساكن لائفة لعال الحركمومة

د - مساكن لائفة المرظامين العرب السعوديين الذين تستخدمهم الشركة فيا يتعلق بتلك المنشآت الثابتة .

ه - مسجد عادی .

و - أمابيب عامة للمياه وحامات اذا تيسر ذلاك عمليا .

ز - تلفونات ووسائل النور والمياه للشرطة والجارك والبريد والصحة العامة . ومبانى التلفراف والتلفون .

ح - امواق اذا تيسر ذلك عمليا .

ط - شوارع .

المادة السابعة والعشرون

لا يسوغ الشركة ان تستورد اسلحة نارية معاكان وصفها واذا خالفت ذلك يكون للحكومة الحق في مصادرة هذه الاسلحة ومعاقبة المخالف وفقاً القوانينها وأنظمتها و يمكن لموظني الشركة أن يستوردوا بناق صيد وفقاً اللانظمة الخاصة بتلك الاسلحة ولا يمكن الشركة أن تفيم نحصينات أو البنية تصم لا جل الحرب وفي حاة حدوث شيء من هذا يكون المحكومة الحق في هدم تلك التحصينات فضلا عن معافبة المخالف .

المادة الثامنة والمشرون

تعظى الشركة الأفضلية _ فى شراء منتجات ومستخرجات أى معمل من معامل القكرير المبنية بمعرفتها فى المنطقة المحايدة المذكورة _ المشترين من أهل البلاد أو المشترين من امم عربية صديقة عند تساوى المرجحات الاخرى و بنفس الشروط التى تعرض بها تلك المنتجات والمستخرجات البيع عامة وعادة .

المادة التاسمة والمشرون

يجب على الشركة ان لانبيع _ مباشرة او غير مباشرة _ اى منتج أو مستخرج تحسل عليه من المنطقة الحايدة المذكورة لأية صلطة اجنبية معادية أو غير صديقة الحكومة او لأى واحد من رعايا تلك السلطة أو المتابعين لها مع علمها بذلك

المادة الثلاثون

تستخدم الحكومة _ بدون مقابل _ أية ميناء أوأية وسيلة من وسائل اللنقل أوخطوط الانابيب _ أو للواصلات والوسائل الكهربائية التي تنشئها الشركة وفقا لهذه الانفاقية بما في ذلك وسائل الانتقال لموظني الحكومة في سبيل القيام بواجباتهم في المنطقة المحايدة المذكورة بشرطان لايتءارض الاستمال بأية حال مع استخدام الشركة وموظنيها الكا مل لتلك لوسائل و وتدفع الحكومة للشركة نعويضا عن الاضرار التي تلحق بهذه الوسائل بسبب استمال الحكومة لما وللحكومة _ وفقا لاحكام المادة الناسعة عن هذه الاتفاقية _ الحق في المواني عن هذه الاتفاقية _ الحق في ان تحصل رسوما واحوراً جمركية في المواني التي تبنيها الشركة .

المادة الحادية والثلاثون

عند حدوث طارى، قومى ناشى، عن الحرب أوتوفع قيام الحرب أو نقص محرج في منتجات البترول التى تستهلك محايا يركون المحكومة ان تستولى على مايلزم افي هذا الصدد من الشركة على قدر مايتيسر للشركة ان تسد هذه الحاجات. وعند الفرورة فان للحكومة ان تحتولى على الحقوق خلال ذلك الطارى واذا لم بكن ميسوراً للشركة أن توفى هذه الحاجة من انتاجها العادى. فان للحكومة ان تطاب من الشركة أن تزايد انتاجها. وعلى اى حال فعلى الحكومة وفقا القانون ان تدفع المشركة تعويضا عادلا عن قيمة تلك المنتجات او الأشياء التى المتولى عليها على هذا الوجه مع احترام أحكام المادة لتاسعة من هذه الاتفاقية. ومن المفهوم ان المادن الحالية ننطبق على المنتجات والمستخرجات الكرة. كا تنطبق على الزيت الحام ومستخرجاته.

المادة الثانية والثلاثون

لاتؤول هذه الانفاتية بحيث تفرض علي الحكومة اية التزامات مفروضة عليها بلى انفاق أو معاهدة دولية ولانؤ ول هذه الانفاقية أو أية مادة فيها بحيث تسىء او تخل بأية حقوق أو امتيازات ذاشة عن أى امتياز أو اتفاقية موجودة إلا فيا يتعلق محقوق الزيت والغاز المتصلة علمكية النصف الشائع في المنطقة المحايدة المحدد كروة الذي ارتبطت الحكومة بشأنه.

المادة الثالثة والثلاثون

تمارس حقوق الشركة المعتمدة في هذه الاتناقية على وجه سائغ قانونا مع الخسوع الفراذين البلاد والانداقات الفائدة المرتبطة بها الحسرة والانداقات الفائدة المرتبطة بها الحسرة الا فيا يتعلق محقوق الزبت والغاز المحولة بالوجب هذه الانفافية رمع احترام حقرق الفهر — اذا وجدت — في الحسرل على تعويض مناسب ومع الاحترام الواجب عند ممارسة تلك الحنوق (دين وعادات أهل البلاد وحرمة الأماكن المقدسة) وعلى الشركة الم لا يجرى عمليات _ قصد أو مع علمها بذلك _ في مساحات مشغولة أو مخسصة الأغماض المساجد أو الابنيات المقدسة أو المقابر أو المكانب، وتعطى الشركة تعليات صريحة لعالما بهذا المعنى.

وت كون الشركة مسؤلة حسب حكم الفانون عن أية خسارة أو ضر ر يقع منها خطأ في حق الغير وذلك بدون أبة مسؤلية على الحـ كمومة .

المادة الرابعة والثلاثون

أ - لا يجوز للشركة ولا لأحد من موظفها الذين في خدمها ان يتدخل في صيامة الحكرمة أو شؤم أو رعايا ها .

ب - ليس للشركة أن رتكب أو تتسبب في ارتكاب أى فعل ينطوى على اعتداء او مخالفة لحقوق وامتيازات سيادة الحكومة . وإذا ثبت أن أى واحد من موظني الشركة قد وقع في مش ذلك فللحكومة الحق في نفيه من الميلاد بالاضافة الى أية عقوبة اخرى يقضى بها القانون .

ج - يخضع موظفو الشركة فى كل مايصدر منهم لقوانين البلاد . المارة الخامسة والثلاثون

لا يسمح الشركة بموجب هذا الامتياز باقامة أى خط الانابيب خارج المنطقة الحايدة وتحتفظ الح . كومة بحقها في أن تنح لا في شركة تعمل خارج المنطقة المحايدة ترخيصا لتقسيم خطوط الانابيب لنقل الريت عبرهذه المنطقة الى الناطيء وليس لاية شركة أو شركات ترخص لها بذلك ان تجرى عليات بكيفية تتعارض مع عمليات الشركة في المناطق الى تعمل فيها .

المادة السادسة والثلاثون

أ - ليس من شأن هذه الانفاقية أن تحد بأبة طريقة من حتى الحسكرمة في المنطقة المحابدة فيأن تمنح الطرف آخر امتيازات وترخيسات تتعلق عواد أخرى غير البترول ومنتجات ومستخرجات البترول والفاز الطبيعي ومنتجات ومستخرجات الغاز بشرط ان لابتضمن ذلك اي ضرر بعملهات ومسالح الشركة.

ب - ليس من شأن هذه الانفانية ان تؤدي الى منح الشركة اى حق فى اوملكية لاى ارض فى المنطقة المحايدة اوالقدخل فيا يتملق بحتوق حضرة صاحب الجلالة الملك اوملاك الحتوق السطحية الاخرين على التعاقب فى المجار الحتوق السطحية فى الاراضى المملوكة.

ج - اذا ما منحت الحدكومة في اى وقت بعد تاريخ وقيع هذه الاتفاقية اى امتياز اوترخيص كما هو مبين في الفقرة (أ) من هذه المادة وجب على الحكومة ان تراعى ان يشمل هذا الامتياز اوالترخيص احكاما تازم الحاصل عليه اوعليها بالامتناع عن الاضرار اوالاعتداء على ممتلكات وعليات ومصالح الشكر اوالتدخل فيها.

د - على الشركة انتبلغ الحكومة عن الرواسب المدنية والخامات المدنية كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والبوئاس والكبريت والاحجار الكريمة والمياه المدنية والملح اواى من المهادن والغازات الأخرى الني تكشف عنها فيا عدا تلك الني تدخل في موضوع هذا الامتياز والحكومة مطلق الحق في ان عنح امتيازات خاصة بشأنها لاى طرف تشاه. ويكون لاشركة حق الافضاية في ذلك بنفس الشروط والبنود التي تعرض في اعلى عطاء تقبله الحكومة.

ه - على الشركة ان تصون بكل عناية اية آثار اومقابر اوجبانات اواسوار أومبان لذكارية أوكنوز تكشف عنه الخلال استكشا فأنها وانحائها . وعلمها ان تبلغ الح . كمرمة عنه ما في اول فرصة ممكمة كيا يتخذ بصددها ما يجب وتكون تلك الآثار وغيرها من المكنوز ملكا للحكومة .

و - على الشركة - علاوة على ما تقدم - ان تعطى لجيولوجيها تعليما ان بوجد فيه تعليات ان ببلغوها فى تقارير عن ابة مساحة ادموقع يحتمل ان بوجد فيه ماء عذب اذا حفر فيه . وعليها ان تأمرهم بان بضموا علم ا كملامة تلك الموافع للدلالة على ذلك . على الشركة ان تبلغ الحركومة عن كل المتقارير التى من هذا الذوع . وعن الارض - اوا لاراضى المشار إلها افى تلك التقارير . وتقوم الشركة بعمل طمبات بدوية أو آبار حيث يوجد الما بهذا عمليات كالمية وحيث بمكن القيام بهذا عمليا فى ضوء عمليات الشركة

المادة السابعة والثلاثون

على الشركة ان ترفع علم الحـكريمة لعربية السمودية في المنطقه الحايدة . المادة الثامنة والثلاثون

التي يدوم الآخرون أى أو كل الموانى (بقدر ما هو من حق الحسكومة التي يدوم الآخرون أى أو كل الموانى (بقدر ما هو من حق الحسكومة ان عنح حق الاستمال لذكور) الواقعة على طول ساحل البلاد المعربية السعودية . ولها ان تستخدم تسهيلات الارصفة والنقل والخرف والمواصلات بقدر ما هو ميسور للاستمال او التاجير و بنفس الشروط السارية على الغير من افراد وشركات بشأن تلك النسم بلات .

المادة الناسمة والثلاثون

يسمح لموظني الشركة رطائراتها وسياراتها بدخول المنطقة المحايدة والخروج منها طبقا لاحكام القانون والانظمة .

المادة الاربعون

يكون الشركة - مع مراعاة احكام المادة القاسعة والار بعين من هذه الاتفاقية - الحن في ان تفتح مخزنا او مخازن لتبيع فيها لمستخدى شركة وموظنى الحب كومة مواد الطعام واللباس والزينة والكتب والاناث المهزلى واللوازم والادوات وغير ذلك من الاشياء التي تازم عقلا الاستمال الشخدى او راحة هؤلاء لمستخدمين والموظمين.

المادة الحادية والاربعون

الشركة ان تشترى - بأحمار السوق - ما يتداق بالعمل المنوه عنه في هذه الانفاقية من وقرد وماء وطهمام وأدوات البناء والانشاء والبضائع الاخرى من كل نوع ويكون شراء العملة العربية المعودية محلا لانفاق متبادل بين طرفي هذه الانفانية .

المادة الثانية والاربعون

يجب ان تـكون عت تصرف الشركة كل الشؤن الفنية في هندسة البترول والانتاج رصناعة التـكرير عافى ذلك من غير تحديد الحفر . والترك . والسد . والاغلاق . والتصرف بالفاز وغير ذلك . وكل الشؤن الفنية المتعلقة بطريقة بناء . وصيالة . وتشغيل الوسائل التي تبنيها وتشغلها وتصونها الشركة بوجب هذه الانفانيــة . ولن يكون للحكومة أية أعمال او واجبات فيا يتعلق مهذه الشؤن الافها يتعلق بالسكك الحديدية والطيران والتاغراف ، والواديو

وعلى الرغم من ذلك يجب على الشركة ان تجرى عليساتها في الحفر والانتاج طبقا الحجاجات المقولة وعلى حسب ما يتفق مع الصناعة الحسنة في الحقول الزينية وذلك كايفرض على كل الثير كات التي تجرى عليات الريت في للماسسكة العربية السمودية لفرض حفظ الثروة القومية. بشرط أنه الى الحد الذي فيه يقل الربع المستحق بمقتضى المادة الخامسة نقرة (أ) من هذه الاتفاقية في أية سنة بسبب أي تخفيض يفرض على الانتاج عن الحد الادنى المربع الذي هومليون واحد (.) دولار المدفوعة عن تلك السنة وفقا المادة السادسة من هذه الانفياقية . يجب أن ينقص على الحسر المدنى المربع تبعا الذاكي و يجب أمث يحتسب مقدار ذلك الحجز الشركة .

المادة الثالثة والاربعون

إذا ما رأى أي طرف، ن طرق هذه الانفاقية وتوع أي تقصير في القيام بأي التزام واردنيها من جانب العارف الآخر لحذه الاتفاقية قان لذلك العارف لل يقدم العارف الآخر اخطارا مكتوبا بان ذلك العارف الآخر تد أخسل بالاتفاقات الماوه علما في هذه الاتفاقية مدينا بوضوح الاوجه التي يدعى وجود التقدير بشأنها . ومالم يتم العارف الذي تسلم ذلك الاخطار _ خلال الاثنين (٣٠) بوما بهد تسلمه اياه _ تتبايغ العارف الآخر كتابة بقيدام خلاف مفهوم المادة الخامسة والأربعين من هذه الاتفاقية ويطالب محسم ذلك المنطف بمقتفى احكام المادة الخامسة والاربعين الشار إلها في هذه الانفاقية بعتبر العارف التقدير ويجب متبر العارف التقدير ويجب عليه أن يتدارك ذلك التقدير ويباغ العارف الآخر كتابة بالاجراء الذي اتخذه بعدده وذلك خلال تسدين (٩٠) يوما بدرت لم ذلك التهابغ بوجود ذلك التهدير

و إذا كانت الشركة هي الطرف الذي وتع هنه التقصير ولم نكن قد علمت بمالجة ذلك التقصير ونقا لما صبق بيانه . أو اذا وجدخلاف من فاحية حدوث ذلك التقصير أو عدم حدوثه أو تداركه من عدمه ولا تكون الشركة قد المخذت ذلك الاجراء بصدده بموجب مايقة ي به مجاس التحكيم خلال الوتت الذي يحدده ذلك القرار كما هو منصوص علمه فيما يلي فى ناءة الحامسة والار بهين من هذه الاتف قية . فللحدكوه أذا شأن ت أن نباغ الشركة كتابة أن حقوقها بمقته بي هذه الاتفاقية قد انتهت . و بجرد تسلم الشهركة ذلك التبابغ تمتير كل نلك الحقوق منتهية تماما وكلية . ولا بكون للشركة بعد ذلك حقوق أو مصاحة بموجب هذه الاتفاقية أو في أية بمتلكات منقو لة أو ثابتة في المنطقة المحايدة الذكورة أو في البلاد العربية السمودية وتعتبر انهاقد اسقطت حقوقها في أي وكل للدفو عات التي قامت السمودية وتعتبر انهاقد اسقطت حقوقها في أي وكل للدفو عات التي قامت بها الى ذلك الحين بموجب هذه الاتفاقية واذا تضمن التقصير تخلفا در طع أي مبلغ بموجب هذه الاتفاقية فان اشركة تغلل مسؤلة من كل للبا لغ دفع أي مبلغ بموجب هذه الاتفاقية الى ان تقوم بدفع الباغ الذي بصدده طحث ذلك المتقصير .

المادة الرابعة والاربعون

يخلف أى طرف من طرق هذه الاتفاقية عن القيام بالالنزامات التي عليه أن يقوم بها بموجب هذه الانفاقية لا يه تبر مكونا لتقسير ما دام ان ذلك التخلف قد نشه أ عن نقسيرالطرف الآخر في الوفاء بالتزام اوالتزامات خروضة عليه بموجب هذه الاتفاقية . او نشأ عن قوة قاهرة .

و بقدر ما يكون قيام أى الطرفين بذلك الالتزام قد تأخر بسبب ذلك التعصير من جانب الطرف الآخر في القيام بواجبه او بسبب قوة قاهرة. نضاف مدة ذلك التأدير الى المدة المحددة في هذه الاتفاقية لوفاء الطرف الآخر الذي تأخر وفاؤه على هذا الوجه.

والقوة القاهرة يشمل تعريفها هنافه لله الله والحرب والفتنة والشغب والاضطراب الاهلى والاضراب والمد والجز والعاصفة والوجة المدية الجزرية والعصل والبرق والانفتجار والحريق والزلزال وقطع وسائل الانتقال والمواصلات وتدخل الفير في مباشرة أي من طرفي هذه الاتفاات المواصلات وتدخل الفير في مباشرة أي من طرفي هذه الاتفاات المواصلات وتدخل الفير في معاشرة أي من طرفي منعه او التحم فيه المحقوق المناوه عنها فيها وأي حادث آخر لا يمكن منعه او التحم فيه

تقع عقب ذلك انتقه يوكذر انتقصيره الا أذا منع ذلك الطرف _ بسبب القوة الة. همرة المذكورة من استديال حقه فى تدارك ذلك التقصير فى المدة المفروضة فى المادة الثالثة والاربعين من هذه الاتفاقية .

الادة الخامسة والاربعون

اذا ما نشأت أية مسألة بصدد هذه الاتفاقية لا يستطبع الطرفات الذكوران الاتفاق بشأنها و يشمل هذا _ بدرن تحديد _ مسائل وقوع التقصير من احد الطرفين بموجب هذه الاتفاقية . وأى اجراء ال وجد يجب ان يتخذ من جانب الطرف الذى نسب إليه التقصير بشأت ذلك التقصير المه عى . وما اذا كن أى نقصير قد تدورك ام لا . واذا لم يسكن قد تدورك في هاهو الاجراء الذى يتخذ بعد التدارك هذا التقصير فلاى من الطرفين ان مخطر الآخر كتابة بوجود خلاف مدينا على التخصيص جرهم ذلك الخاف . ومعينا احد الما يكن الذين بم فع إلها هذا الما للذى يوما ومقالما الطرف الآخران يقوم باخطاره كنابة _ خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد تسلم ذلك الاخطار بقيام الخلاف _ باختيار ذلك الطرف الآخر لحمكم بعد تسلم ذلك الاخطار بقيام الخلاف _ باختيار ذلك الطرف الآخر لحمكم أن . ومجب على هذين الحمد كما يكون قراره في الحمد ته يحت حلة ما اذا لم يستطع الحمكان ان يتفقا .

وفر حلة ما اذا لم رمين - يم أن في المدة الفروضة نيا - بق من هذه المادة لذلك انتمبين . تكون الحكم الاول ماطة عامة وكاملة لحمم الخلاف واذا لم يستعام الحد كمان في المدة السابق تحديده في هذه المادة لاختيار الحديم المرجح ان يتفق على اختياره فان ذلك الحديم المرجح بيم يمونة ورابس عكمة الدل الدولية المداعة بنا، على طاب أى من الحدكمين .

ويكون عاس التحكيم مكونا حسب مفهوم هذه المادة _ من الحكين والحد كم الرجح . واذا لم يدين - وى - _ كم واحد فن ذلك الحركم وحده . ولجاس التحكيم ان يعقد جلسات اسماع الدعوى ويطالب استحضار شهود ونقد مم أوجه الاثبات الأخرى . واذا تخف أى طرف متعدداً عن استحضار أى شاهد أو تقديم دابل من الادلة الاخرى أص مجاس التحكيم بها فان لجاس التحكيم أن يصدر قراره نيا يتعلق بالاصر الختاف عليه في صالح الطرف الآخر .

وتعقد جلسات مماع الدعوى وغيرها من جلمات عجاس التحكيم في الارقات والا مكنة التي ينفق عايما الحد كمان وفي حلة عدم اتفاقها يكون ذاكونة المايقر ره الحريك الرحح ولايكون دخول تلك الجلسات والاجتماعات مباحا الجمهور الا اذا اتنق طرفاهذه الانفاقيا على غير ذلك ويكون قرار عجاس النحكم سريا وفي على الك بهان و يونع عليه اعضاء ذلك الجاس اشتركون فبه وعاجم ان بالموه كمنامة الطرابين ويكون نهائيا وتطميا ومازما لاطر نين والتخاف عن الامتثال لاى قرار أواص اوتوجيه يصدرمن عجاس التحكم بعتبر مكوما لنقصير عسب عذه المادة ومجب ان يشير ذلك القرار إلى الاجراء ألذى يتخدد العارف الذي وتم منه التقصير يشأن اي تقصير يجد الحجاس أنه وتم وعدد وتقامعةو لايجب أن ينفسذ خلاله ذلك الامتثال. وفي حالة موت اوعجز او اي نتص أخر في الاهاية ياحتي اي حكم منوه عنه هنا . او تخلف عن القيام او الاستمرار في عمله . يكون لاطرف الذي دينه ان بديوز خاله خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ تبايغ الحـكم الاخرون ذلك كتــــانة . وفي حالة ما اذا انقطع الحـكم المرجح - لاى -بب - عن القيام به اله هذا قبل صدو ر قرار مجاس التحكيم يدين حكم صرجح اخر خلفاله بالـكيفية المرسومة فيا تقدم من هذه المادة لتمرين - كم مرجع وبتحد لل طرفا هذه الانتفاقية - مناصفة -مصاريف اى تمكيم مذكور في هذه للادة الا اذا تذى مجاس التحديم بنير ذلك في قراره .

المادة السادسة والاربعون

يسوغ الشركة أن تترك وتتخلى عن حقوقها بموجب هذه الاتفاقية الصلاح والاصلاح مع استثناء اثار الاسة بتبايغ الحكومة كتابة عن اختيارها لهذا الترك والتخلى بن تلك الحقوق ويجب أن تسلم تلك الممتلكات وأ بمدة لاتقل عن سنة شهو رسابقة التاريخ الحل المستحدة لاتقل عن سنة شهو رسابقة التاريخ الحل المستحدة لاتقل عن سنة شهو رسابقة التاريخ الحل

الترك والتخلى ولمكن بشرط أنه اذاكان ذلك التاريخ الحدد لذلك الترك والنخلى موعده قبل مغ ما منتهن بعد توقيع هذه الانفاقية . فان قيام الشركة بدفع مباغ الحد الادنى من الربع للستحق على الشركة طبقا للمادة السادسة من هذه الانفاقية بقدر و بما فى ذلك الحد الادنى للربع المستحق عن منتهن من تاريخ هذه الاتفاقية مقدما عن عمليات السنة الثالثة بحسب هذه الاتفاقية يكون شرطا مجب أن يسبق احتمال الشركة لذلك الحق ف الترك والتخلى وعلى أى حال مجب ان لايقل مجموع مبالغذلك الحد الادنى من الربع المستحق بموجب هذه الانفاقية عن ثلاثة مليون (ووجب منه التناريخ المحدد فى ذلك التبليغ من الربع المستحق بموجب هذه الاتفاقية وتمتع أنها قد أحقطت أى وكل دولار وليس لاشركة ابتدا من ووجد ذلك التاريخ المحدد فى ذلك التبليغ من حقرق أو مصاحة بموجب هذه الاتفاقية وتمتع أنها قد أحقطت أى وكل مدفوعات قامت بدفعها إلى ذلك المين وله كمن بشمرطأن لا تاحق الشركة المق مدؤلية اخرى تحت او بسبب هذه الاتفاقية الا بالنسبة لا للزاماشها الق تكون قد نشأت قبل التاريخ الفهلى لذلك البرك والنخل .

المادة السابعة والاربعون

تسرى هذه الاتفاقية وحامق والتزامات طرفيها مدة منايف (٦٠) سنة من تار بخ التوتيع عليها ما لم تنته قبل ذلك .

أ — باتفاق الطرفين .

ب - بنقمير حدب أحكام المادة الثالثة والاربين . او

ج - باختيار الثمركة ترك حةوقها الواردة في هذه الاتفاقية والتخلي عنها وفقاً لاحكام المادة السادسة والأربعين من هده الاتفاقية واذا ما انتهت على ذلك الوجه بهتى قائمًا حق الطرفين كليها في تصفية نهائية للحسابات وفقا لهذه الاتفاقية .

المادة الثامنة والاربعون

مالم تنته هذه الاتفاتية - وحتى ذلك الانتهاء - فات النشآت والواد. ولأبنية والرافي والوابي. والمراسي. والأماكل. والأرصفة ومدود تكمير الياه وأعمال المواني . وخطوط الأنابيب ووسائل التخزيف فيا عدا الله انشآت بمقتفى أحكام المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية . والآلات ومعامل التكرير. ووسائل اجراء عمليات الانتاج. والسكك الحديدية وغيرها من وسائل الانتقال والتلفراف والتلفون والراديو و وسائل المواصلات الاخرى . والعايرات والمياه والمدد . والمكاتب والخرائط والوسائل الصحية . وتوليد القوة . والكهر باه وأى وكل المدات الاخرى. والمؤن والمناكات المستعملة أو المتروكة الاستعمال في المنطقة المحايدة المذكورة وفي البلاد المربية السمودية فيايتعاق أويتصل بممليات الشركة وفقا لهذه الانفاقية – تكون وتبقى ملسكا للشركة سواء اتصات تلك الاشياء بالارض اتصالا دامًا أملا. وعند انتهاء هذه الاتفاقية اما برضاء طرفيها . أو بسبب ترك الشركة لحقوقها وتخابها عنها عملا بالمادة السادسة والار بعين من هذه الاتفاقية فان الشركة لها أن تنقل من المنطقة المحايدة. المذكورة أو البلاد المربية السمودية وتحتفظ علمكية كل المنقولات المملوكة لهما وكل الاملاك الثابتــة التي للشركة في المنطقة الحسايدة المذكورة أو البلاد المربية السمودية تصبح وتصير ملسكا الحكومة واذا انتهت هذه الاتفاقية بسبب انتهاء المدة المحددة لامدها أو بسبب تقصير الشركة . تكون كل متعلقات الشركة في المنطقة المحايدة المـذكورة أو البلاد العربية السعودية سواء اكانت منقولة ام ثابتة تصبح وتصيرملكا للحكومة . وتدلم الآبار والثقوب المنتجة للحكومة في حالة جيدة معقولة من الصلاح والاصلاح.

وما عدا ذلك من الممتلكات الاخرى تسلم فى حالة جيدة معقولة من الصلاح والاصلاح مع استثناء آثار الاستمال العادى .

ويجب أن تدلم تلك المتلكات وأن تقدم من غير حاجة لأى اخطار

المادة التاسعة والاربعون

لن تخضع الشركة اواى الاشياء التي تستوردها اوتستعملها اوتحو زها للاستعال فالمنطقة الحابدة الذكورة اوف البلاد المربية السمودية بمايتملق جعمليات الشركة او بتحصل بها بموجب هذه الانفاقية اوما تنتجه اوتدبعه اوتصدره كجزء من أوكنتيجة لتلك العمليات - لاية ضمرائب أو رسوم مع كان نوعها تحصام الحكومة اوتحصل باسمها . وتكون الشركة وكل نشاطها الذى تبذله فها يتعلق باستثهار واستغلال الامتياز للذكور والحفر عن وانتاج . وتكرير . واجراء الممليات الانتاج . ونال . وبيع . وتصدير الزيت ومنتجات البترول الأخرى. ومنتجات الغاز. والمستخرجات النائجة من الاستثمار والاستغلال المتقدمين واستيراد الواد. والمدات. والمؤن الاستمال فيا يتصل بها أولاً جل استهال أوفياً يتصل بمباشرة الحقوق للمنوحة للشركة وفقا لهذه لانفاقية اوقيام الشركة بالتزامانها طبغا لهذه الانفاقية. وكل متعلقات الشركة التي سبق ذكرها تكون معفاة من الضرائب والرسوم و العوائد . ورسوم الانتاج . والرسوم الجركية . وقيود الاستيراد و التصدير . و الرسوم من اى نوع كان . و مع ذلك فلا حكومة ان تفرض على ما تملكه الشركة و تستعمله في المنطقة الحايدة المذكورة او في البلاد العربية السعودية من المعدات المتحركة (الانوموتوفية) ومعدات الطيران . وللمدات البحرية - رسوما تعدل تلك المفر وضة على الغير في البلادالمر بية السمودية بالنسبة لما كمية وتشفيل مثل تلك لمدات . وذلك اغرض تدجياها والترخيص بها سنويا . ومع ذلك فان الاعناء من الف رائب لايشال المتعلقات الشخصية لمستخدى الشركة اوما يباع لحاجا بم الشخصية -والكن لاتفرض ضرائب على هؤلاء الموظاين ولا على متعالماتهم ولا على الاشياء التي تباع هكذا ولاعلى بيمها باية نسبة تخ اف تلك التي تطبق على خيرهم فها يتعلق باشخامهم أو بالماسكية أو البيم في المنطقة الحايدة وفي البلاد المربية السمودية .

وراعى فوق هذا انه مادام انه يسوع الشركة ان تستسل او بكرن طا وسائل خارج المنطنة المحايدة المذكورة . فانها تخضع الدوائد البدية في دائرة تلك البديات التي محصل فها التشغيل او التي توضع فيها تلك الوسائل من نفس النوع و بنفس النسب كل الاشخاص او الشركات الاخرى التي تجرى عمليات أو التي لها وسائل في دائرة تلك البلديات ويشترط فوق هذا أن المواد أو المتعلقات الني اعفيت من الفر ثب عند استيرادها لاتباع في المنطقة الحايدة المذكر رة اوفي البلاء الدربية السعودية مالم تدفع اولا رسوم الاستيراد التي كانت تستحق عليها فو انها استوردت مالم تدفع اوبر مرسوم الاستيراد التي كانت تستحق عليها فو انها استوردت الذلك البيع ويشترط فوق هذا أنه يسوغ الحكومة ان تفرض ضرببة ومقط بقدر ما يسمح فيه الن يحتب كامل مقدار ثلاك الفريبة خصا وفقط الم الذي الخرى تستحق على الشركة بغير ذلك لاية حكومة اخرى وقط الى الدى الذي لا يقع فيه جزؤ من عبئها على عانق الشركة .

المادة الخسون

تحدد كل التواريخ وكل مدد الزمن المحسوبة في هذه الاتف_انية عسب التقويم الاوروبي ويشمل حساب اىمدة من تلك المدد الاجازات الرسمية الني تقع في بداية او خلال اى مدة وا_كن بشرط انه اذا كان اليوم الاخير من تلك المدة يوم عطلة . تعتبر المدن انها قد امتدت الى يوم العمل التالى .

المادة الحادية والخسون

يجب ان لا تنقح هذه الانفاقية او تعدل الا بانفاق متبادل بين طرفيها .

المادة الثانية والحنسون

اى اخطار او مراسلات اخرى توجه المحكومة علا بهذه الاتفاقية يجب ان ترسل بعنوان حضرة صاحب المعالى وزير مالية الحسكومة العربية السعودية بجدة.

ای اخطار او مراسلات اخری بقتضی ارسالها الی الشرکه عملا بهذه الانفانیة یجب أن وسل بعنوان مکتبها فی جدة .

اى اخطار او مراسلات مطاوب ارسالهامن الشركة وفنالهذه الانفاقية يجب أن تحكمت بالعربية والانكايزية معا ويجب أن يوقع علمها وان يسلم عدد معقول منها وفنا لطاب الحكومة .

المادة الثالثة والخسون

يحصل التوتيع على هذه الاتفاتية في اربع اصول. اثنان من تلك الاصول الموقع عليها مكتو بانباللغة المربية واثنان منها باللغة الانكابرية ويحتفظ كل طهدو من طرق الاتفاقية بواحدة من هدده الاصول الموقع عليها واحدة باللغة الدربية و واحدة باللغة الانكابرية.

وكل من تلك الذسخ الاصلية الموقع عليها لها مفعول متعادل المادة الرابعة والخسون

تازم هذه الانفانية وتمود بالنفع على طرفى هذه الانفانية الموقعين عليها وخلفائها ومن تتحول إليه حقوقها على النماقب بموجب هذه الاتفاقية . اثنت كل طرف من طرفي هذه الاتفاقية بتوقيعها بالنيابة عنه في اليوم والسنة المكتوبين في اعلا هذا واوله .

برناباس . ب . هاد فیلد	عبد الله السايان الحدان
نائب الرئيس	وزير الماليـــة
بالنيابة عن بالفيك	النيابة عن حـكرمة
وسترن اویل کور بوریشن	الملكة العربية السعودية
یشهد بهذا	يشهد بهذا
بول . ت . والتون	احد بك توفيق
السكرتير للساعد	المستشار القضائي للحكومة

حضرة صاحب المعالى الشيخ عبد الله السلبان الحدان وزير مالية الحكومة العربية السعودية .

نائبا عن حكومة المدلكة العربية السعودية حضرة صاحب العالى

مما اتفق عليه بطر بقة غير رسمية أن بضعة الشؤن التي كانت موضع بحث في القاهمة بمصر بين ممثل حكومة المملكة الدر بية السعودية ويطلق عليها فيا بدد (الحكومة) وممثل باسفيك وسترن أديل كوربوريشن ويطلق عليها فيا بد (الشركة) يجب أن لاتذكر في صلب الاتفاقية التي تحمل ففس تاريخ هذا بين الحكومة والشركة، وتتناول امتياز الزيت والغاز فيا يتعلق بنصف الملك الشائع في المنطة الحج يدة الموصوفة في الانفاقية المذكورة والمركة . والمحكن يجب أن توضع في كتاب يكون انفاقية ملحقة .

اننا نحيط علماً بانفافية الامتياز لمؤرخة ٢٨ يونبوسنة ١٩٤٨ بين حضرة صاحب السمو شيخ الـ كمويت وأص بكان اندينديت أوبل كومبانى وأنا نفهم و نسلم بان المسؤلية على الشركة في أن تتعاون _ ان أمكن _ مع أص بكان اندبنديت اوبل كومبانى أو من يحل محلها على اجراء علياتها في المنطقة الحايدة ولا تكون الحكومة مسؤلية عن أية صموبات يمكن

أن تصادفها الشركة في التعامل مع أص بكان انديندبت أويل كومباني أو من يحل محلها عنها ومن المفهوم والمتفق عليه أبضاً أن الشركة عليها أن تقدم الاحترام والواجب لسيادة ولحقوق حضرة صاحب السموشبخ الكومت فيا يتعلق بملسكية النصف الشائع الآخر في المنطنة المحايدة وأن الشركة ان تقدخل في الممليات الني تجرى في المنطقة المحايدة بمعرفة أية شركة أخرى تستمد حقوقها من سموه . ومع هذا فان الشركة قد عقدت الانفاقية المذكورة آنفاً مع الحكومة وقد تعهدت بالتزاما بالواردة فيها اعباداً على تأكيد ممثل الحكومة بان الحكومة تتضمن - كما هو مبين فها بعد -ان أنة سلطة بدعوى السيادة المشركة مع حضرة صاحب الجدلالة ملك الملكة المربية السعودية على المنطقة الحابدة المذكورة أو أي جزؤمها لن تتدخ في عمليات الشركة الواردة في هذه الانفاقية المبرمة مع الحكومة أو تفرض أو تطالب بأى رسوم أر ضرائب أو ماز ومية في المنطفة الحايدة ضد الشركة أو موظفيها أو ما تملك أو ما يملسكون أو عمليات الشركة فيا عدا ملز ومية الشركة بأن تؤدى الحماب لتلك السلط: أو من يحل محالها من أجل نصف منتجات البدول المستخرجة والتحصل عليها عدد م الآبار في المساحة الخاضمة لتلك السيادة المشتركة (او النيمة المادلة _ حسب اسعار السوق _ عند فم الآبار لنلك المنتجات بعدم خصم نصف مجموع تكاليف الانتاج) و بناء على هذا فمن المفهوم والمتفقءايه ان أى تدخل في عليات الشركة اوفرس أية رسوم اوضرائب او الزومية عليها من هذا القبيل (ويطلق على أي منها في هذا الكتاب _ تدخل _) يكون قوة قاهرة في مفهوم ومراد الانفاقية لذكورة الممقودة بين الحيكومة والشرك. بقدر ما يحدث التدخل في عمليات الشركة بسببه ، وتكون للحكومة مدة منتين من تسلم اخطار من الشركة عن ابتداء مثل ذلك التدخل لتعمل على وقف اسبابه . وفضلا عن ذلك فان الحسكومة تضمن الشركة انه الن بعدث تدخل من هذا القبيل .

هذا . ويما تناوله البحث بالاضافة الى ذلك رغبتنا المتبادلة فى ان تبعاً علية السكشف عن الزيت فى المنطقة المحايدة بامرع ما يمكن على الرغي من ان الانفاقية المذكورة تعطى الشركة مدة مقدارها تسعة اشهر لها ان تبدأ خلالها ذلك العمل واننا قد خرجنا من البحث بأن فهمنا ان الحكومة سوف ترخص للشركة فى ان تدخل المنطقة المحايدة المذكورة وان تبعاً ذلك العمل على القور بمجرد ما تطلب الشمركة ذلك الترخيص . وتفوى الشركة ان تطلب ذلك الترخيص فى القريب من تاريخ هذا المكتاب

وفيا يتعلق العمليات الاولى الشهركة فاننانهم انه سوف يرخص الشركة بان تشترى في السوق الحرة عملة عربية سعودية في انتظار ابرام الاتفاق الخاص بتلك العملة . وهو الانفاق المرتقب في الاتفاقية التي تحمل نفس الريخ هذا المكتاب . ومن الطبيعي انه من المفهوم والمتفق عليه انه في كل مناسبة تشهر فيها الانقانية المذكورة بعمل انفاقات الية بشأن أى موضوع فان ذاك الاتفاق النالي بجب ان تجرى بشأنه المفاوضات و يحسل التوقيع عليه بأسرع ما يمكن عقلا .

ومن المعهوم والمتفى عليه ايضا انه ان يطاب من الشركة وفقا المادة الثامنة والعشرين من الانفاقية المذكورة أن نبيع ايا من منتجانها عقابل نقدى لا عكن أن يستمل أولا عكن أن بحول الى عملة بكران تمتعمل فى اجراء عملياتها الواردة فى هذه الانفاقية أو بثمن أو بمقابل نقدى يؤدى — عند نحويل تلك العملة الى عملة عكن أن تستعمل الشركة على قيمة عن منتجانها المذكورة تقل عما كان يكن أن تتحصل عليه من بيع تلك المنتجات باسعار السوق السارية بعملة عكن أن تستعمل على هذا الوجه . ونفهم علاوة على ما تقدم أن بنود الاتفاقية المذكورة المبرمة بين الحكومة والشركة تبقى سرية رفى طى الكربان ما دامت دواعى ذلك قائمة . وأن وجود و بنودهذا الكتاب المكون لاتفاق تبقى سرية وفى طى الكربان ما دامت دواعى طى الكربان . و كل ذاك بشرط مراعاة قيام الشركة بانتزامانها في الامتثال لكل القوانين والانظمة السارية على شؤن الشركة بانتزامانها في الامتثال لكل القوانين والانظمة السارية على شؤن الشركة .

ومن المفهوم والمنفق عليسه ان هذا الكتاب المكون لاتعاق ملحق الناك الاتفاقية التي تحدل نفس القاريخ المبرمة بين الحدكومة والشركة. وان يكرن المزما و يعود بالفع على خافاء طرفى هذه الاتفقية ومن يحل عليم على انتعاقب. وإن اى خلاف يكن ان ينشأ بشأن اى اص من الامور النوه عنما في هذا الدكتاب الدكرن لاته ق يخفع من كل لوجوه الحدكم اللادة الخدامسة والار بعين من الاتفاقية المذكورة.

وان وانق م تقدم مفهوم وتصد الحركومة. فهل لمعاليد كم ان تنكرموا فالتعبير عن ذلك بتوقيد كم بالنيابة عن الحركومة على الصور الاربعدة المطابقة من هذا الاتفاق الوارد على صورة كتاب وتسليم الشركة اثنتين من تلك المور للوتم عليما. واحدة بالعربية وواحدة بالا كليزية. مؤرخ ٢٠ فبراير ١٩٤٩ في الرياض في اليوم الشرين من شهر فبراير

یشهد بهذا باد نیك و مترن او یا کور بوریشن

بول . ت . والتون السكمر تير المساعد

برناباس. ب. هادفیلد نائب الرئیس

يؤيد هذا ويوانق عليه:

هبدالله السلبهان الحدان وزير مالية المملسكة العربية السعودية

حاجة شهبة الطيراس بوزارة الدفاع

الى مأمورين لا سلكيين ملمين باللغة الانكليزية جاءنا من وزارة الدفاع ما بلى:

تعلن و زارة الدفاع بأنه نظراً لحاجة الخطوط الجوية السعودية الى مأه و رين لا ساحكم بين ملهين بالانة الانسكابزية لاستخدامهم على الطائرات السعودية والحطات اللاسلمكية ؟ أه لى كل من يجد فى نفسه السكفاءة التهمة للقيام بهذا الدحل أن يراجع مدير بة معاجة الطيران بجدة لاختباره وفى حالة نجامه سيهين فى احدى هذه الوظائف. وسنة بل الطلبات الى غاية شهر شوال ١٣٩٨

حاجة وزارة الدفاع الى عامين وكتاب عرب

جاءنا من وزارة الدفاع ما إلى :

تمان وزارة المفاع عن وجود وظائف محاصبين وكتاب تحرير خالية بالجيش وراتب وظيفة وراتب وظيفة وراتب وظيفة كاتب التحرير شهريا قدره ٢٩٣ ريالاوستون ريالا اعاشة نملي كل من يجد في نفسه السكفاية لاشفال احدى هذه الوظائف ان يتقدم بطلبه الى مقام الوزارة بالطائف مشفوعا به ما لديه من وثائق وشهادات ليجرى اختباره.

اختبار الدور الثانى وابتداء الدراء

تاقینا من فضیلة مدیر مدرسة الفلاح أنه سیجری فی دارها الجدیدة عدلة الشبیكة اختبار الدوراا الله یوم الاربمار ۲۳ شوال ۱۳۹۸ وابتداء العراسة غرة ذی القعدة ۱۳۲۸

قدوم

معالى وزيرالمالية المصرية

الحفاو ةالفخمة عماليه فى جدةومكم

فى يوم الار بعاء الماضى قدم بطريق الجو من مصر الى جدة صاحب المالى حسين فهمى باشا و زير المالية الصرية وند اجريت لمماليه مين قدومه الى جدة مراسم الحفارة ا فخمة الدلائقة بمقامه الدكريم وقد اشترك فى الحفاوة باستقبال معاليه الوظفين والاعيان و رجال الدلك السياسي ينقدم الجيع صاحب المالى وزير مالية الملكة الدربية السهودية الشيخ عبد الله السامان وفى مساء يوم الاربعاء الذكور

أقام لممالى و زير المالية المصرية معالى و زير ماليتنا الشبخ عبد الله السلمان في تصره البديع السكندرة مأه بة عشاء تكريمية قاخرة دعا ايهار جال المفوضية المصرية ورؤماء الدوائر الحسكومية وكبار الموظنين والاعيان والوجهاء و رجال السلاك السيامي فيها اطيب المواطف الودية رتجات فيهار و حال الدوائين المرتبين الشقيقتين و رجال الدوائين المرتبزين.

وقد كانت دده الأدبة آبة في حسن الترتيب و بداعة التنسبق و و و ت مائدتها مالدوطاب من أغر أنواع الاطعمة والفوا كه وظهر بها قصر معالى و زير ماليتنافى ابهى حلل الزينة والجال فكانت بذهك دده المأدبة و الخال فكانت بذهك دده لات المأدبة و الخال الذية و الخال الوزير المحتفل التكريمية اللائقة و ي معالى الوزير المحتفل به

وفي شية وما لخبس (أمسالاضي) قدم معالى و زير الالية المصرية المومى إليه الى مكة المحرمة معتمرا و بعد ان الم نمك الممرق أقام لهمعالى و زير ماليتناه أدبة عشاء تكريمية نخمة في قصره الفخم مجر ول حضرها رؤماء الدوائر الحد كومية وكبار الموظفين والاعيان والوجهاء وقد كانت عذه المأدبة آية في الروعة والبهاء وتبودلت فيها عواطف المودة والاخاء بين الوزيرين الجلياين والمها كتين الشقيقة بن

وقد احتوت مائدة هذه المادرة المادة ا

الشيخ مافظ وهبه في ١٤ - ١٠ - ٣٦٨ سافر بطريق الجو من جدة الى القاهرة صاحب السعادة الشيخ حافظ وهبه سفيرالماكة العربيه السهودية في المدلكة المتحدة البريطانية عائداً الى مقرسفارته في لندن صحبته السلامة

فى ١١ / ١٠ / ٩٨ قدم بطريق الجو من القاهرة الى جدة سمادة الوزير المفوض على بك رضا .

يوم باكستان

تنقينا من المفوضية الباكستانية أنه قد جرت المادة بأن يكون الاحتفال بيوم الباكستان كل صنة في يوم ١٩ اغسطس وحيث أن تاريخ اليوم المذكور يصادف في هذه السنة يوم الاحتفال الموم المذكور في يوم الاثنين الإنين ١٩ اغسطس سنه ١٩٤٩ الموافق ٢١ شوال اغسطس سنه ١٩٤٩ الموافق ٢١ شوال الميوم المذكور احتفالا شائقاً منشاطر باليوم المذكور احتفالا شائقاً منشاطر اخواننا الماكستان بين ابتهاجهم بيوم المتقدم ولرق



في هذا المام

جاد امن مديرال كرنتينات بجدة أنه وصات البها في ١٤ / ٢٦٨/١٠ هالباخرة أنه وصات البها في ١٤ / ٢٦٨/١٠ هالباخرة أناودى من مدير فرع وجاءنا منه أيضا ومن مدير فرع الادارة المامة لشؤن الحج بجدة أنه وصات البها في ١٦ منه الباخرة (فروناس) من البها في ١٦ منه الباخرة (فروناس) من و بذاك بكون مجوع من وصلحتي و بذاك بكون مجوع من وصلحتي

و بدلك يكاون مجموع من وصلحتى الآن من حجاج بيت الله الحرام في هذا العام ٧٢٥٧ حاجاً.

تصويب

وقمت افسلاط فى تصيدة الأستاذ الحد بن ابراهيم الفزارى التى نشر ناها فى العدد للاضى من هذه الجريدة فقد جاء فيها (وه هى من دمى صحاء حرس) والصواب : (وما هى) الح وجاء فيها ايضا (و بالخصاب) وجاء فيها ايضا (كأن مفاو ز المحراء ظلت) والعواب (ضلت) ولقد كان بودفا أن نأتى فى عددن

مفاو ز الصحراء ظلت) والصواب (ضلت)
ولقد كان بودفا أن نأتى فى عددن
هذا بوصف كا ل الحفلات التريمية
التى أقامها معالى و زير ماليتنا لمسالى
و زير سالية الصرية ولكن ضبؤ علق

التقرير الصحى الاسبوعى

الشيخ ابراهيم السليمان

بطريق الجو من النهاهرة الى جدة

صاحب المعادة الشيخ ابراهم السليان

رئيس ديوان نائب جلالة الك ثم توجه

حالا بطريق الجو الى الطائف ازاولة-مام

منصبه ننرحب عقدمه .

تنشرادارة الصحة العامة والاسعاف فيا يلى اعمال مستشفياتها ومستوصفاتها خلال الاسبوع الذي ينتهى في ٢٨ ومضان صنة ١٩٤٩ الموافق ٣٣ يوليه سنة ١٩٤٩ ومستوصفاتها (٥٧٥٥) شخصا معابين ومستوصفاتها (٥٧٥٥) شخصا معابين بأمراض للسلية و (٣٤٧٧) شخصا بالامراض السلية و (٣٤٧٧) شخصا بأمراض المسلية و (٣٤٧٧)

تعالج بالانواع الكهربائية (٢) اشخاص، (٢)شخصان باشعة رونتكن أجرت شعب الجراحة والعمليات (٤) عمليات جراحية مختلفة .

اخذ (۱۱۹) مادة من الرضى الذبي الذبي الذبي الذبي عابر الجراثيم والكيمية وجرى تعليل (٦٨) مادة تعليلا جرثوميا و ١ عمادة تعليلا كياويا .

تداوی (٦٦) شخصه بامراض اذنیة

وانفية و بلعومية وحنجرية مختلفة . تعالج ٢٠١٧شخصا بامراض عينية مختلفة وصف بهذا الاسبوع (٤٣١١) وصفة طبية .

و المدور السابق (۲۲۱) شخصا خرج مهم ۳۵ شخصا وتوفى (۱٤) شخصا وادخل حديثا ۲۳ شخصا فاصبح المدور للاسبوع القادم ۲۳۶ شخصا .

الاصابات بالاسراض المفنة

مكة احسبه ا زحار ۱۰۲ ملاريا جدة ۱۰ زحار ۱۰ ملاريا الرياض ۸ زحار ۸ ملاريا الاحساء ۳۱ زحار ۱۹۹ ملاريا البها ۱ نكاف ۳۸ ملاريا المجموع المكلى ۳۹ المفقة المونيات بالامراض المفقة مكة ۳ زحار ۱۲ ملاريا جدة ۲ زحار۱۲ ملاريا المجموع ۱۷ هرجة الحرارة المحرى المفقل المفقل المفقل المفتل المجموع ۱۷ هرجة الحرارة المحرى المفترى

414

100

16.

حدة

- W- YI